

اتجاهات مجتمع المعرفة في الجزائر Trends of the knowledge society in Algeria



آمال بدرين *

جامعة الجزائر 3

bedrine.amel@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/23 تاريخ القبول 2021/05/26 تاريخ النشر 2021/07/05



ملخص:

يشير مصطلح مجتمع المعرفة إلى المجتمع الذي يكتسب فيه إنتاج المعرفة وإدارتها وتبادلها أهمية كبرى في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي تحسين ظروف المعيشة وبيئة الأعمال باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فقد أصبح للمعرفة دور كبير في أحداث التغيير في جميع نواحي الحياة والمحرك الأساسي للانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، على غرار بلدان العالم بأسره، تتجه الجزائر نحو مجتمع المعرفة وتسعى جاهدة لتبني استراتيجية واضحة لتحقيق أهم مؤشرات والانضمام إلى اقتصاده. نتطرق في هذا المقال، إلى الإطار المفاهيمي للمعرفة، مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة، وإلى أهم مؤشرات ونركز على التوجهات والخطط الوطنية التي وضعتها الجزائر للتقدم نحو مجتمع المعرفة من خلال متابعة مؤشرات على كل المستويات. الكلمات المفتاحية: مجتمع المعرفة، اقتصاد المعرفة، مؤشرات مجتمع المعرفة، مجتمع المعرفة في الجزائر

* المؤلف المراسل

Abstract:

Knowledge society refers to a community where producing conducting, and exchanging knowledge seems of essential importance in promoting economic, and social development. Along with harnessing information and communications technologies to enhance both living conditions, and business environment. As knowledge had become critical for implement change in all walks of life. As well as the primary motive behind the transition towards a knowledge-based economy.

Just like the other nations of the world, Algeria is moving towards a knowledge society, actively engaged in adopting the required clear strategy to join it, and achieve its main indicators.

In this article we will discuss the conceptual framework of Knowledge, Knowledge society, Knowledge economy, and it's key indexes. Focusing on the adopted national agenda, and trends aiming to take further steps towards the Knowledge society, by following-up its indexes at all levels.

Key words: Knowledge society, Knowledge economy indexes, K-society in Algeria.

● مقدمة

يوفر التقدم التقني والمعلوماتي الذي يشهده العالم على جميع المستويات تشكيلة غير مسبقة من المنتجات والخدمات عن المستوى المعرفي، وهو ما جعل مجموعة من الدول العربية تسعى لتحقيق مستويات عالية من التنمية البشرية تمكنها من الانتقال بمجتمعاتها إلى المجتمع الجديد.

ومع ازدياد استخدام المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا أصبح الاستثمار في المعرفة أحد عوامل الإنتاج، فالدول التي تمتلك إمكانيات معرفية أكثر هي التي تحقق أعلى معدلات النمو الاقتصادي.

وبرزت أهمية المعرفة وتأكدت من خلال الدور الواضح الذي تؤديه في تحديد طبيعة المجتمع والاقتصاد ونشاطاته وفي تحديد الوسائل والأساليب والتقنيات المستخدمة في هذه النشاطات وفي توسعها وفي ما تنتجه وفي ما تلبيه من احتياجات وما توفره من خدمات ومدى ما تحققه من منافع وفوائد للأفراد والمجتمعات¹

وانطلاقاً من الاعتراف بدور المعرفة كمورد اقتصادي يؤثر في التحول والتطور للمجتمعات، ظهرت العديد من المصطلحات التي تعكس التوجهات نحو المعرفة كحكم أساس على التقدم للدول، ويأتي على رأس هذه المصطلحات مصطلح "الاقتصاد القائم على المعرفة knowledge-based economy"، الذي يقوم على عدد من المقومات منها الابتكار والتطوير، والتعليم، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى وجود معايير أو مؤشرات لقياس ذلك المجتمع، القائم على المعرفة، وتأتي هذه الدراسة لاستعراض تلك المؤشرات وبيان أوجه التشابه والاختلاف بينها مع عرض لبعض نقاط الضعف فيها، وأخيراً التطرق إلى تحديد موقع الجزائر من مجتمع المعرفة.

إشكالية الدراسة:

بداية نمط جديد في المجتمعات قائم على المعرفة، يدعو للتساؤل عن توجه الجزائر نحوه، ومدى استفادتها من تجارب الدول المتقدمة والنامية الصاعدة في هذا المجال. وبالتالي جاء المقال الحالي كمحاولة لتحديد مفهوم مجتمع المعرفة، علاقته باقتصاد المعرفة، والمؤشرات الأساسية المعتمد عليها في تصنيف الدول. وبناء عليه تتمحور الإشكالية على النحو التالي:

ماهي مؤشرات اتجاهات الجزائر نحو مجتمع المعرفة؟

لتبسيط مفهوم الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

- ماهو الإطار المفاهيمي للمعرفة؟
- ما مفهوم مجتمع المعرفة وماهي مكوناته وخصائصه؟
- ماهو البرنامج التفاعلي للبنك الدولي (KAM 2012) وكيفية استخدامه وتطبيقه؟
- ما هو مستوى مؤشرات المعرفة واقتصاد المعرفة في الجزائر؟

أهداف الدراسة: إن الهدف الذي تطمح إليه هذه الورقة البحثية هو التعريف بمجتمع المعرفة وإبراز أهم سماته من حيث نشأته ومفهومه وخصائصه، ومن ثم تحديد إمكانية الجزائر من التوجه نحوه لأنه الخيار الوحيد للسير في ركب التقدم العلمي والتنموي، مع استعراض أهم التحديات التي تواجه الجزائر في عصر المعرفة.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في أنها محاولة لتحديد معالم مجتمع المعرفة في الجزائر والكشف عن مكونات وخصائص المؤشرات المعتمد عليها في ترتيب دول العالم وبالتالي التوصل الى الآليات الازم اتباعها للتطوير من مجتمع المعرفة في الجزائر والتوجه اليه بخطى ثابتة.

منهجية الدراسة: اعتمدنا في هذه الورقة العلمية بالأساس على المنهج الوصفي وذلك بهدف تشخيص خصائص مجتمع المعرفة ومؤشراته ومواصفات العمل فيه؛ ثم استنباط أهم التحديات التي تواجه الجزائر.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الدول التي تضمنها الترتيب العام للدول حسب مؤشر مجتمع المعرفة والذي اجراه البنك الدولي في اطار البيانات المحدثة للبرنامج (World Bank KAM 2012) ، والتي يبلغ عددها (146) دولة، اما العينة فقد بلغت عشرة دول تم اختيارها حسب الأولوية ، أي العشر دول الأولى في الترتيب، بالإضافة الى الجزائر باعتبارها الدولة محل الدراسة.

خطة الدراسة: للإجابة عن التساؤلات المطروحة ولبلوغ الأهداف، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور؛ تناول المحور الأول الإطار المفاهيمي للمعرفة، وخصص المحور الثاني لمجتمع المعرفة، واما المحور الثالث والأخير فقد حدد مؤشرات مجتمع المعرفة في الجزائر.

المبحث الأول:

الإطار المفاهيمي للمعرفة

انتقلت المعرفة عبر الاجيال، وتطورت بتطور الفكر الانساني وكانت مصدر اهتمام الفلاسفة والعلماء منذ القدم، وأصبحت في العصر الحديث موضوعا حيويا للنمو المجتمعات، ومحل اختلاف ما بين الكتاب والباحثين حول تحديد مفهومها ومفهوم المصطلحات المرتبطة بها، فكل واحد منهم تطرق اليها حسب تخصصه واتجاهاته.

المطلب الأول: مفهوم المعرفة

المعرفة لغة : هي إدراك الشيء على ما هو عليه، أما اصطلاحا : فهي الخبرة والمهارة المكتسبة عن طريق التجربة، والتعلم، والاستيعاب العلمي والنظري لمجال ما ، فهي "العلم بالأشياء ومضامينها وتفسير الظواهر وتشمل كل مناحي الحياة"²، كما أنها " المعلومات أو الحقائق التي يمتلكها الشخص في عقله عن شيء ما"³، كما تعرف المعرفة أيضا بأنها: " المعلومات التي يمتلكها الشخص امتلاكاً يخوله الاستفادة الفورية منها"

وانطلاقا من كل ما سبق يمكن تعريف المعرفة على أنها "بجمل البنى الرمزية التي يحملها الإنسان أو يمتلكها المجتمع في سياق تاريخي محدد، والتي تكون قادرة على توجيه السلوك البشري في مجالات النشاط الإنساني"، "أي ان مفهوم المعرفة ليس بالأمر الجديد فقد رافقة المعرفة الانسان منذ أن تفتح وعيه، وارتقت معه من مستوياته البدائية مرافقة لاتساع مداركه وتعمقها حتى وصلت إلى ذراها الحالية... غير أن الجديد اليوم هو حجم تأثير المعرفة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي نمط حياة الإنسان عموماً"⁴ (عبد الرحمن الهاشمي و فائزة محمد العزاوي ، 2007، صفحة 30) و تظهر أهمية المعرفة من خلال استخدام تطبيقاتها في مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية والخدمية والحاجات البشرية، حيث أضحت الأساس الأهم في الاستثمارات القائمة على رأسمال معرفي يتمثل بالأصول غير المادية وغير الملموسة التي تنتج منتجات غير مادية، بل أصبح امتلاكها

مفتاح سر نجاح الشركات وسر بقائها واستمراريتها في المستقبل.⁵ (محمد أنس أبو الشامات، 2012، صفحة 595)

المطلب الثاني: أنواع المعرفة

تصنف المعرفة الى عدة أنواع، تختلف حسب المعيار الذي يعتمد عليه في عملية تقسيمها :

الفرع الأول: التقسيم المعرفة حسب المعيار الفلسفي:

تصنف المعرفة حسب المعيار الفلسفي الى ثلاثة أنواع:

المعرفة الحسية: وهي تقتصر على الملاحظة البسيطة للظواهر دون السعي لإدراك الصلات والعلاقات القائمة بين هذه الظواهر وهذه المعرفة هي التي اكتسبها الإنسان البدائي عن طريق حواسه .

المعرفة التأملية: تعتبر المرحلة الثانية من مراحل التفكير الإنساني فبعض الأمور الواقعية المكتسبة بالملاحظة ينتقل الإنسان الى مستوى التحليل والإلمام بالقواعد العلمية لاستنباط الحقائق.

المعرفة العلمية (التجريبية) : تقوم المعرفة العلمية على أسلوب الاستقراء، الذي يعتمد على الملاحظة المنظمة للظواهر، ووضع الفروض العلمية والتحقق منها عن طريق التجربة، ثم جمع البيانات وتحليلها للوصول الى قوانين ونظريات عامة.

الفرع الثاني: التقسيم المعرفة حسب مصدر تشكلها :

تصنف المعرفة حسب مصدر تشكلها الى نوعين:

المعرفة الذاتية : هي المعرفة التي يكوها الفرد بجهده الخاص، واعتماده على قدراته الفكرية وطاقته الذهنية وتجاربه وخبراته.

المعرفة الخارجية : وهي المعرفة التي يشهدها الفرد من مصادر خارجية توجد في البيئة المحيطة به، وقد ساهمت وسائل الإعلام والاتصال الحديثة لحد كبير في تسيير بلوغ المعرفة الخارجية.

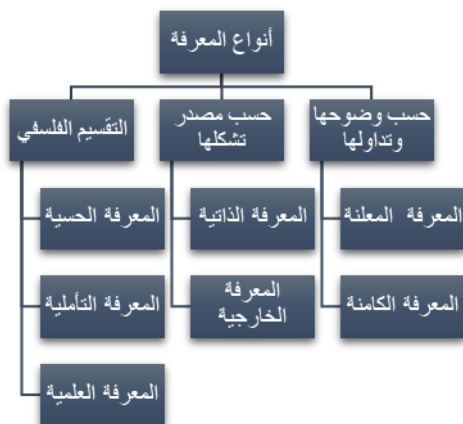
الفرع الثالث: التقسيم المعرفة حسب وضوحها وتداولها

تصنف المعرفة حسب مصدر تشكلها الى نوعين:

المعرفة المعلنة : (الصريحة) : وهي المعرفة الواضحة التي نستطيع تلقينها للآخرين والتي يمكن الوصول إليها بسهولة وتداولها من شخص الى آخر شفهايا أو كتابيا.

المعرفة الكامنة (الضمنية) : وهي تلك المعرفة التي تكتسب في غالب الأحيان عن طريق الخبرة، وهي صعبة التلقين ولا يستطيع صاحب المعرفة الكامنة الإفصاح أو التعبير عنها.

الشكل رقم 1 : أنواع المعرفة



المصدر: من اعداد الطالب

المطلب الثالث: مراحل تشكل المعرفة

يوجد خلط بين مفاهيم البيانات، المعلومات والمعرفة وهذا راجع الى الترابط الوثيق بين المفاهيم الثلاث حيث يتشكل كل مفهوم منها انطلاقا من الذي سبقه بطريقة متسلسلة على النحو التالي :

البيانات DATA : مفردة بيان، والبيانات هي المادة الخام التي تشقق منها المعلومات، فهي تمثل الحقائق والأفكار والآراء والعمليات التي تصف ظاهرة أو واقعة ما، دون أي تفسير أو مقارنة ويتم التعبير على البيانات بأرقام أو رموز أو أشكال.

المعلومات Information : هي البيانات التي خضعت للمعالجة والتحليل والتفسير بهدف استخراج المقارنات والمؤشرات والعلاقات التي تربط الحقائق والأفكار والظواهر بعضها مع بعض. وبالتالي المعلومات هي عبارة عن مجموعة بيانات منظمة وتهدف الى إيصال رسالة ما.

المعرفة Knowledge : المعرفة ديناميكية تنتج عن طريق استجاب وفهم الفرد للمعلومات مما يزيد قدرته على التصرف واتخاذ القرارات الفعالة واستنادا إليها. والمعرفة على عكس المعلومات ليست جامدة ومخزنة وإنما ديناميكية ودائمة الحركة والتغير. كما أنهما " الحصلة النهائية لتجميع وتقييم وتنظيم البيانات والمعلومات بشكل مفيد ذا مغزى في ضوء الخبرة، حول موضوع أو شيء معين، في مرحلة معينة (فهي قابلة للزيادة والنمو والنضج)".

المبحث الثاني:

مجتمع المعرفة knowledge society

مر المجتمع الإنساني بعدة تحولات وتغيرات جسدها في حضارات وأساليب عيش مختلفة يمكن تقسيمها حسب التطور الاقتصادي للمجتمع عبر العصور، الى المجتمع الزراعي، الصناعي والمعلوماتي (مجتمع المعلومات) وهنالك من الباحثين من يرى أن حضارة المعلومات لم تكن المرحلة الأخيرة إنما تعيش البشرية في العصر الحالي حضارة

جديدة ألا وهي حضارة المعرفة (أو مجتمع المعرفة). ويمكن اعتبار أن عصر المعرفة هو امتداد أو صورة متطورة لعصر المعلومات، إلا أن هنالك عدة سمات تميزه على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي.

وتتمثل أهم ملامح هذه المرحلة بما يلي :

- المعرفة هي المصدر الأساسي للقوة ومن أهم أسباب الصراع العالمي الجديد حيث أصبحت الدول تسعى الى تملك المعرفة والسيطرة واحتكار وسائل الاتصالات الناقلة لها،

- سرعة وسهولة تناقل المعارف الإنسانية بمعدلات غير مسبقة، وإتاحتها بحد أدنى من القيود، على عكس المراحل السابقة التي شهدت احتكار القلة من المتعلمين والمثقفين لمصادر المعرفة والمجتمع.

عموما، يعرف مجتمع المعرفة بأنه المجتمع الذي يقوم أساسا على إنتاج المعرفة، وتوظيفها ونشرها في جميع أنشطة المجتمع ومجالات الحياة. ويرى **بيتر دراكم Peter Drucher** أن العالم أخذ في ألا يصبح كثيف العمل أو كثيف المواد الخام أو الطاقة ولكنه كثيف المعرفة. فالتحدي الأساسي في هذا المجتمع يكمن في تحويل المجتمع من منظومة تخلق المنتجات الى منظومة تتمحور بكاملها حول خلق المعرفة ونشرها وتوظيفها بكفاءة في ترقية الحالة الإنسانية. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال خلق رأس المال المعرفي ونشره في عموم المنظومة وإقامة البنية الاجتماعية الملائمة لذلك.

المطلب الاول: مفهوم اقتصاد المعرفة : Knowledge Economy

هو اقتصاد لامادي قائم على الرأسمال البشري، يشير **توماس وآخرون Thomas et Al** إلى أن هناك تسميات عديدة أطلقت على اقتصاد المعرفة مثل اقتصاد الانترنت، الاقتصاد الرقمي الافتراضي، الاقتصاد الالكتروني، اقتصاد الويب،

الاقتصاد الشبكي، الاقتصاد اللاملموسات، اقتصاد الخبرة، وكل هذه التسميات تشير الى

اقتصاد المعرفة وفي الغالب تستخدم بطريقة متبادلة **Interchangeable**

يعرف **k.snellman et w. Pomell** اقتصاد المعرفة على أنه إنتاج

السلع والخدمات المعتمدة على نشاطات المعرفة المكثفة التي تساهم في تسريع التكنولوجيا والتقدم العلمي، اعتمادا على القدرات الفكرية بدل من الثروات المادية والطبيعية، مع دمج جهود التحسين في كل مرحلة من عمليات الإنتاج عن طريق البحوث والتطوير والعلاقات مع الزبائن التي تنعكس ايجابيا على تزايد الناتج المحلي الإجمالي.

وقد وردت تعاريف عديدة للاقتصاد المعرفي حيث يعرفه **M.Parken** بأنه " دراسة وفهم عملية تراكم المعرفة وحوافز الأفراد لاكتشاف وتعلم المعرفة والحصول على ما يعرفه الآخرون"

إذن فالاقتصاد المعرفة هو الاقتصاد القائم على الرأسمال البشري وتشكل فيه المعرفة العنصر الرئيسي في عمليات الإنتاج، والنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: خصائص اقتصاد المعرفة :

- **الابتكار:** وهو القدرة على مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكيفها مع الاحتياجات المحلية من خلال الإدارة الجيدة والمترابطات الشبكية وقيام التحالفات الاستراتيجية.
- **التعليم:** وهو عنصر هام لزيادة الانتاجية والتنافسية، ويتعين توفير رأس المال البشري القادر على استخدام التقنيات الحديثة في العمل. وهذا يتطلب الاستفادة من المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الابداعية في المناهج التعليمية والتربوية.
- **البنية التحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات:** والتي تسهل نشر المعلومات والمعارف وتكيفها مع الاحتياجات الجديدة والمتجددة.

- **الحوافز الاقتصادية:** من خلال توفر الاطر القانونية والتشريعية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وجعل تقانة المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسرا، وذلك بتخفيض التعريفات الجمركية على التقنيات الحديثة وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الثالث:

مؤشر مجتمع المعرفة Knowledge society Index (KSI)

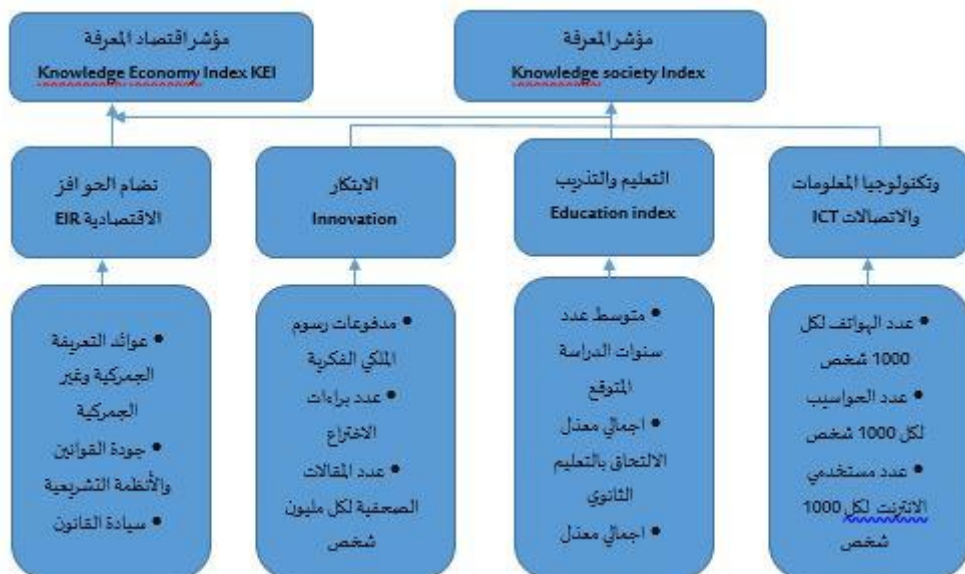
:

قدم البنك الدولي World Bank عام 2008م برنامجا لقياس المعرفة واقتصادها عن طريق مجموعة من المتغيرات pillars المحددة مسبقا في شكل منهجية لقياس المعرفة Knowledge Assessment (KAM) Methodology. تستند على أربعة متغيرات وتحت كل متغير من هذه المتغيرات، تأتي متغيرات قابلة للقياس، تقاس من درجة الصفر إلى العشرة. يتكون البرنامج من مؤشرين أساسيين:

مؤشر المعرفة Knowledge Society Index (KSI) يختص المؤشر بقياس قدرة الدول على إنتاج وتبني ونشر المعرفة ويتكون هذا المقياس من ثلاثة (03) متغيرات فرعية وهي الابتكار، التعليم والبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تمثل متغيرات المعرفة ونتائجها وتدل على مدى انتقال الدول الى مجتمع المعرفة.

كما قدم البنك الدولي **مؤشر الاقتصاد المعرفي Knowledge Economy Index (KEI)** هو مؤشر تراكمي يدل على جاهزة بلد ما للتنافس في ظل الاقتصاد المعرفي ويتركب من أربعة (04) متغيرات فرعية ثلاثة منها خاصة بمؤشر المعرفة ، أما المتغير الاستدلالية الخاصة بالاقتصاد فهي متغير نظام الحوافز الاقتصادية، وهو ما يدل على ان ازدهار اقتصاد المعرفة مرتبط بعلاقة طردية بتطور مجتمع المعرفة.

الشكل رقم 2 : العلاقة الترابطية ما بين مؤشر المعرفة واقتصاد المعرفة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (KAM 2012)

يتضح لنا من الشكل رقم 02 أن مؤشر المعرفة يشمل ثلاثة متغيرات فرعية تتمثل في الابتكار، التعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويتفرع كل منها الى مجموعة من مؤشرات القياس الرقمي التي تعتمد على الاحصائيات وتختلف مصداقيتها من دولة الى أخرى، حسب الإمكانيات التي تسخرها الدول لمصالحها لإعداد التقارير ودوريتها، مما يسمح بالتعرف على وتيرة تقدم الدول الى مجتمع المعرفة.

كما يتضح لنا من الشكل أعلاه ان مؤشر المعرفة هو جزء مهم جدا من مؤشر اقتصاد المعرفة، الذي يقوم على المتغيرات الثلاث السابقة بالإضافة الى نظام الحوافز الاقتصادية، وبالتالي السعي الى تحقيق مجتمع معرفي قوي يؤدي بالضرورة الى ازدهار اقتصاد المعرفة.

وبالتالي نستنتج أن أهمية اقتصاد المعرفة وتزايد مرهون بالدور الواضح الذي تؤديه المعرفة في المجتمع ومدى تطور مجتمع المعرفة، وفي تحديد الوسائل والأساليب والتقنيات

المستخدمة في التعليم وسبل ابتكار ما يلبي احتياجات أفراد المجتمع، والبنى التحتية المتعلقة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال.

تعرض نتائج مؤشرات المعرفة واقتصاده، على شكل جدول كامل يحتوي على مؤشرات المعرفة واقتصاد المعرفة بشكل عام لجميع الدول المتوفرة في قاعدة البيانات للبرنامج بعد فرزها وفهرستها، وفي حالة فقدان معلومات عن أي من المرتكزات لدولة معينة فلا يتم احتساب المؤشرات لتلك الدولة. ويوضح الجدول رقم 01 مؤشرات المعرفة واقتصاد المعرفة للدول العشرة الأولى بحسب المؤشر العام لـ2012.

نلاحظ من خلال المؤشرات الواردة في الجدول رقم 01، ان كل من دولة السويد، فنلندا. ألمانيا والأرض المنخفضة، وهي الأربعة دول التي حققت أعلى مؤشر لاقتصاد المعرفة، أما بقية الدول فيمكننا اعتبار اقتصادها بدأ يعتمد اعتماداً كبيراً على المعرفة، ومع ذلك فلا بد من الإشارة الى القفزة التقنية الهائلة التي حققتها الصين خلال العشرين سنة الأخيرة بحيث أصبحت تنافس الدول المتقدمة على درجة الصدارة على المستوى الاقتصادي والمعرفي.

ويعكس هذا الترتيب العام، أداء الدولة ومساهمة كل منها في تحديد الاستعداد العام للمعرفة واقتصاد المعرفة عن طريق المؤشرات التي تم ترميزها، ويشير الصفر إلى اقل مستويات والعشرة إلى أعلاها.

الا ان بعض الباحثين والكتاب ينتقدون المؤشرات المعتمدة، باعتبارها تعطي المؤشر الإجمالي دون أن يكون هنالك توضيح على المتغيرات الفرعية فلا يمكن معرفة العوامل المؤثرة في ارتفاع او انخفاض المؤشر الإجمالي، وبالتالي تعرض النتائج بشكل عام دون الخوض في تفاصيله الفرعية.

1. مؤشر المعرفة للجزائر

تشهد الجزائر مؤخرا مؤشرات ايجابية ينتظر أن تساهم في بناء وتطوير مجتمع معرفي، حيث أصبحت تراهن على رأس المال البشري كمورد للتنمية عن طريق الاستثمار بكثافة في التعليم ومدارس التكوين المهني لتطور إنتاجية العمال وتحسين مهاراتهم لمواكبة التطورات العالمية، وتسعى إلى تطوير البنى التحتية التكنولوجية من خلال عدة مشاريع.

وقد بلغ مؤشر KEI للجزائر لعام 2012، 4.11 مما يجعل الجزائر في المرتبة 93 عالميا، بنسبة تقدم تقدر بـ 22.62% بالنسبة لـ مؤشر KEI لعام 2000 الذي قدر بـ 3.18

الجدول رقم 1: مقارنة تطور ركائز لـ KEI 2000 et 2012 للجزائر

المؤشرات	1995	2000	2012
KEI	3.71	3.18	4.11
الترتيب KEI	106	101	93
KAI	4.33	3.87	4.71
نظام الحوافز الاقتصادية	1.85	1.09	2.33
مؤشر الابتكار	4.23	4.55	4.82
مؤشر التعليم	3.88	3.96	5.27
مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	4.87	3.11	4.04

المصدر: الباحث بالاعتماد على (KAM 1995,2000,2012)

متغير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

لدعم البنى التحتية لتكنولوجية المعلومات والاتصالات وضعت الجزائر المخطط الوطني E-Algérie الذي يهدف الى الرقمنة ونشر ثقافة استخدام التكنولوجيا على

مستوى الافراد والإدارات والمؤسسات، سواء في عملها الداخلي أو في علاقاتها مع العملاء والموظفين والشركاء والموردين.

وبفضل هذه الجهود والإجراءات حققت الجزائر تقدما في الترتيب العالمي لمؤشر تكنولوجيايات الاعلام والاتصال الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي حيث احتلت المرتبة 83 على المستوى الدولي في 2018م محققة بذلك تحسن في الترتيب بـ 8 مراتب مقارنة بالتقرير الصادر عام 2016م.

أما على المستوى الإقليمي فاحتلت الجزائر المرتبة الأولى (01) مغاريا والرابعة (04) أفريقيا والتاسعة (09) على المستوى العربي. وذلك وفقاً للمتغير العام التي تتكون من خمسة (05) مؤشرات فرعية وهي عدد المشتركين بالهاتف النقال والثابت بالإضافة إلى الانترنت ذات التدفق العالي عن طريق الألياف البصرية وعدد مستخدمي الانترنت. يعرف المشترك النشط كل شخص طبيعي أو معنوي والذي بعد التسجيل المسبق في اشتراك مطابق للتنظيم المعمول به بموجب عقد يكون معرّفاً من خلاله، يقوم باستعمال خدمات الهاتف النقال من خلال بطاقة USIM/SIM مسجلة في شبكة المتعامل⁶

الجدول رقم 2 : الحظيرة الاجمالية للمشاركين النشيطين في شبكات النقال لكل متعامل،

الثلاثي الرابع 2020	الثلاثي الثالث 2020	الثلاثي الثاني 2020	الثلاثي الأول 2020	الثلاثي الرابع 2019	
18 974 678	18 757 780	18 654 330	18 874 336	18 633 371	اتصالات الجزائر للهاتف النقال
14 363 102	14 473 544	13 952 347	14 224 144	14 707 625	أوبتيكوم تيليكوم الجزائر
12 217 893	11 990 227	11 805 053	12 044 478	12 084 537	الوطنية للاتصالات الجزائر
45 555 673	45 221 551	44 411 730	45 142 958	45 425 533	مجموع المشتركين
- 0,29 %		نسبة التطور (الثلاثي الرابع 2019 - الثلاثي الرابع 2020)			

يعرف الهاتف النقال انتشارا واسع في أوساط المجتمع الجزائري ، تشير الاحصائيات الى ان عدد مشتركين الهاتف النقال (4G، 3G، GSM) في نهاية سنة 2019 هو 45,425 مليون مشترك و 45,142 مليون في سنة 2020م. يفسر هذا الاتجاه نحو الاستقرار بتشبع سوق الهاتف النقال.

الجدول رقم 3: الحظيرة الاجمالية لمشتري الانترنت، (اتصالات الجزائر)

نوع المصروفين	عدد المصروفين
مشتري ADSL / Ls	2 454 574
مشتري الانترنت الالياف FTTH	59 750
مشتري الانترنت الثابت 4GLTE FIXE	1 216 164
مشتري انترنت ويماكس	443
مجموع مشتري الانترنت الثابت	3 730 931

ومن بين 45,846 مليون مشترك نشط في 2020، نجد 6,783 مليون مشترك في GSM ما نسبته 14,89% و 38,772 مليون مشترك في شبكة الجيل الثالث 3G و شبكة الجيل الرابع 4G أي 11,85%، وهي نتائج تتناسب مع احصائيات عدد مالكي جهاز هاتف ذكي Smartphone عبر العالم التي تقدر بـ 2 مليار من بين 4 754 109 مشترك في الهاتف الثابت، 1 023 178 مشترك يمتلكون خدمة هاتفية فقط، أي 52، 21% من الحظيرة الاجمالية للهاتف الثابت.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً/الاستنتاجات:

تتصدر السويد وفنلندا والدانمارك المراتب الأولى في قائمة الدول الأفضل في المؤشرات المعرفية في العالم.

عدم وجود أية دولة عربية ضمن مجموعة الربع الاول (25%) من دول العالم، أي ضمن مجموعة الدول التي يبلغ مؤشر المعرفة واقتصاد المعرفة لها بين (7 – 10)

تحتل الجزائر المرتبة 93 في ترتيب الدول حسب المؤشرات المعرفية في العالم.

يشكل تخلف أحد الابعاد والمؤشرات الاساسية للمعرفة عاملا سلبيا ومعوقا أمام الابعاد الاخرى في تحقيق اقتصاد المعرفة.

ثانيا /التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها تم صياغة مجموعة من التوصيات وكالاتي: وضع تطوير اقتصاد المعرفة في ضمن الاولويات للجزائر وعليها تشخيص المؤشر الأضعف فيها ثم العمل على تطويره بما يؤدي إلى تجسير الفجوة بين المؤشرات الأربعة.

ضرورة توفير التمويل اللازم لدعم النظام المعرفي ومتغيراته الاساسية لتحقيق متطلبات الاقتصاد المعرفي.

زيادة الاهتمام بتقديم دراسات وابحاث تختص بالمعرفة واقتصاد المعرفة تعتمد على منهجية البرنامج التفاعلي للبنك الدولي (KAM 2012) .

بما أن كل مؤشر من المؤشرات الاساسية يشكل عنصرا ضروريا لتحقيق ارتفاع في مؤشر المعرفة واقتصادها يتعين تحقيق التوازن بين مستويات هذه المؤشرات في الجزائر، توفير البيئة المعرفية المناسبة لتشجيع عملية الابداع والابتكار واشاعة روح التشارك والتكامل المعرفي لتحويل المجتمع الى مجتمع معرفي.

توفير بنية تحتية ملائمة لتكنولوجيا المعلومات الحديثة تضمن التحول الى التعامل الالكتروني والرقمي.

تعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات المتقدمة والرصينة والاهتمام بإنشاء مراكز البحث والتطوير.

1 .محمد جبار طاهر الشمري، حامد كرم شعلان الحدراوي، عمليات إدارة المعرفة وأثرها في مؤشرات الاقتصاد

المعرفي- دراسة تحليلية لآراء عينة من المؤسسات الرقمية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية- كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الكوفة، العراق، 2011، 173-219.

2 . نور الدين عصام ، ادارة المعرفة والتكنولوجيا الحديثة، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ص13.

3 . عيسى غسان وابراهيم العمري، دور الروافد الفكرية والجدور الادارية لإدارة المعرفة في بناء تكنولوجيا المعرفة، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيدر، بسكرة، المجلد3، العدد2، 2009، ص ص 147-174 .

4 . عبد الرحمن الهاشمي و فائزة محمد العزاوي ، المنهج والاقتصاد المعرفي ، عمان، دار المسيرة للنشر، 2007 ، ص30.

5 . محمد أنس أبو الشامات، اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ص ص 591-601.

6 . سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، 2020/06/06 ،

<https://www.arpce.dz/ar/page/stat-mobile>